

العولمة : رأسمالة العالم

الأستاذ : حسان برزوان، أستاذ مكلف بالدروس.
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

الملخص بالفرنسية:

La «MONDIALISATION» peut être présenté comme mouvement d'Internationalisation des économies et des sociétés induit par le développement des échanges dans le monde, La «MONDIALISATION» traduit l'extension géographique des échanges, mais également l'extension du domaine de ces échanges : la «MONDIALISATION» ne concerne plus seulement les marchandises, mais englobe les capitaux, la main d'œuvre, la propriété intellectuelle. Le rôle des sociétés multinationales dans ce processus est déterminant car elles apparaissent comme les principaux acteurs de cette Internationalisation des relations économiques, Par ailleurs la «MONDIALISATION» est née dans un environnement américain qui croit fort aux principes et adopte la théorie Néolibérale et ce après la chute du bloc de l'URSS.

تلك «العولمة» في بيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت
تتميز بالعدالة والديمقراطية والإيديولوجي لخيار «عولمة» الرأسمالية وفق
النظر الليبرالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و إيديولوجيته الاشتراكية،
لترسيخ الرأسمالية العالمية، بتشكيل سوق رأسمالية عالمية لا يكون
تحت سيطرة أي دور اقتصادي، التي تحكمها قوى السوق فقط عن طريق
الحرية الاقتصادية وهذا ما يحول السوق الحرة التي يحكمها قانون اليد الخفية
إلى حرية اختيار الأفراد والشركات واختار المجتمعات والدول القوية التي
تسيطر على الاقتصاد، وهذا ما يدل على وحشية هذه «العولمة»،
بمقتضى الرأسمالية العالمية.

كان من الطبيعي أن تعتبر أميركا والمعسكر الرأسمالي الغربي بوجه
عدو أن تيجار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات من القرن الماضي و انتهاء
الاشتراكية الماركسية-اللينينية من الناحيتين الدولية والعالمية، انتصارا
لرأسمالية كايديولوجية و كنظام، و أن يبالغ معتنقو الرأسمالية في وصف هذا
الانتصار، لدرجة أن الفيلسوف الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكوياما"
اعتبره نهاية التاريخ، وبخاصة بعد ما تخلت جميع الأمم والشعوب التي كان
خلف منها المعسكر الإشتراكي الشرقي عن الإشتراكية الماركسية-اللينينية،
وتحولت إلى الرأسمالية، و اعتنقتها فعلا وبدأت بصياغة حياتها على أساس
الرأسمالية.

و لذلك استغل الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، مشكلة و حرب الخليج الثانية، أكبر استغلال للترويج للحاجة إلى «نظام عالمي جديد»، طبق وجهة النظر الرأسمالية الأمريكية و بحراسة القوة الأمريكية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في العالم، و هي زعيمة الدول الرأسمالية، ففي 1991/01/29م تحدث "جورج بوش الأب" في خطابه عن "حل الإتحاد": «من بين دول العالم فإن الولايات المتحدة وحدها تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانيات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد»¹.

و في «النظام العالمي الجديد» كما بشر به "جورج بوش الأب"، لن يعود هناك أي صراع دولي عميق حول كيفية تنظيم المجتمعات، و لن تكون ثمة أية انقسامات إيديولوجية بين دول العالم، ف: نظام الحكم الرأسمالي (الديمقراطية) واقتصاد السوق أو الإقتصاد الحر (النظام الإقتصادي الرأسمالي) -حسب فوكوياما- قد أغلقا باب التاريخ، و أنهما شكل المرحلة النهائية في التطور العقائدي للجنس البشري فلا جديد بعد اليوم فيما يتعلق بالإيديولوجيات و العقائد و المؤسسات، إلا في حدود بعض الإصلاحات الطفيفة، لكن لن يتعدى هذا ليصبح حدثاً تاريخياً لأن التاريخ قد توقف و أن «الرأسمالية» هي النظام الأمثل للإنسان، و بالوصول إلى هذا النظام وصل الإنسان «نهاية التاريخ»، لأن التطور الإنساني محكوم بتوصل الإنسان إلى شكل محدد لمجتمعه يرضي احتياجاته الأساسية، و عندما يتم التوصل إلى هذا الشكل يتوقف التطور أي يتوقف التاريخ، و قد تبلور هذا الشكل المثالي للمجتمع -حسب فوكوياما- في النظام الرأسمالي (في الحكم و الإقتصاد)².

1. المحرر، النظام العالمي الجديد، مجلة الوعي، السنة الرابعة، العددان 47 و 48، شهرا شعبان و رمضان 1411هـ - آذار و نيسان 1991م.

2. فوكوياما، نهاية التاريخ، الطبعة الأولى، ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت لبنان، 1993، ص 15-16 (بتصرف).

على تلك سقيم كل دول العالم - خاصة تلك التي كانت تسير
على طريق الرأسمالية - على التوجه نحو الديمقراطية و النظام
الرأسمالي التعاون سلميا بوصفها أطراف مشاركة في سوق
الحرية. حجة مألوفة إلى تحقيق مصالحها، فمن شأن "الاعتماد المتبادل"
(INTERDEPENDANCE)*، على الصعيدين السياسي و الاقتصادي أن
تخلق مصالح مشتركة من شأنها بدورها أن تساعد على الحلولة دون
الحروب الدولية. لكن هذه النبذة الدافئة التي سوقتها الولايات المتحدة
لم تكن ما لبثت أن غيرتها إلى نبذة حادة أيقظت شعوب العالم المتخلف
في جميع القارات: الانزلاق نحو القيام بدور واحد لها في الاقتصاد
العالمي هو تحديد ما عليها من ديون للعالم المتقدم، و هو الدور الوحيد
الذي رسمته لها الديمقراطية و النظام الاقتصادي الرأسمالي تحت
الاسم "العولمة" (GLOBALIZATION).

الاقتصاد الأمريكي هو الآن من يوجه الاقتصاد العالمي و يمتلك
القوة السياسية، عسكريا و اقتصاديا لإملاء شروطه على الاقتصاد
العالمي. قن حالات الكساد و الدورات الاقتصادية يمكن توجيهها نحو
مصالح أخرى غير الاقتصاد الأمريكي، لقد كان مقررًا من الناحية
السياسية أن تؤدي الأزمة التي حلت بالأسواق في دول جنوب شرق آسيا عام
1997 إلى احتمال التسبب بتباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة
2.4% و هو أمر تم اعتباره في حد ذاته أمرا صعبا كما صرح حينئذ

بظري الاعتماد المتبادل على معنى تعاضد التشابك التجاري الدولي، و نعرف أيضا أن هذا التشابك
على علاقة في اتجاهين بين كل بلد و آخر أو بين مجموعة و أخرى من البلاد، فإذا كانت التبعية
الاقتصادية (ECONOMIC DEPENDANCE) تعني تأثير أحد الطرفين على الآخر بحيث يكون
أحدهما تابعا و الآخر متبوعا، فإن الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر
حيث يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت، راجع: سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد
العربية في عقد التسعينات، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص 53.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، و كان متوقعا أن يؤدي انخفاض أسعار النفط و الطاقة بأكثر من 52% ضمن نفس تلك الفترة إلى زيادة النمو الاقتصادي الأمريكي بنسبة 0.4% و بذلك فإن الاقتصاد الأمريكي ضمن اقتصاد عالمي لم يعان من أية مشاكل بينما عانت منها دول آسيا و الدول المنتجة للنفط¹.

فلم تكن الاشتراكية و حدها التي تراجعت أمام الإيديولوجية الرأسمالية بل تراجعت أيضا بعض أفكار نفس هذه الأيديولوجية أمام بعضها الآخر. فقد تراجعت ما يسمونه بالديمقراطية الاقتصادية و الديمقراطية الاجتماعية بل و تراجعت الديمقراطية السياسية ذاتها، و في هذا المضمار لا بد من الإشارة إلى البحث الذي تناولت فيه الاقتصادية البريطانية "تورينا هرتز Noreena Hertz" «الرأسمالية الشمولية و موت الديمقراطية Global Capitalism and The Death of Democracy» و أوضحت فيه كيف استطاعت الشركات العالمية الكبرى، اللاعبون الرئيسيون في «العولمة» الضغط على الحكومات بوسائل شرعية و غير شرعية، مما أدى إلى إلغاء فعالية الاقتراع على الصعيد الوطني و البلديات².

أي أن الفكرتان الأساسيتان للإيديولوجية الرأسمالية: فكرة "السيادة للشعب و أنه مصدر السلطات على المستوى الوطني، و فكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على المستوى الدولي، قد تراجعتا أمام فكرة "العالم سوق حرة واحدة" و "دعه يعمل، دعه يمر Laissez faire, Laissez passer" فما يجري واقعا في داخل الدول أو في العلاقات الدولية أن

1. عبد الحي زلوم، نُذُرُ العولمة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان 2000، ص 60-61.

2. سمير أمين و آخرون، العولمة و النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، سلسلة كتب المستقبل العربي (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2004، ص 49.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تدخلت المنظمات الدولية لتتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما خلق في علاقات الدولة مع الدول.

ما المقصود بها بالتحديد؟ وما هو
«العولمة»؟ وما هو الوضع الدولي
علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية
ومدرستها النيوليبرالية خصوصا؟

المرجع الأمريكي لما بعد الحرب الباردة: المنافسة الاقتصادية محل المسألة الجيولوجية

كانت الحرب الباردة عالما شديدا الاختلاف إلى حد يصعب استيعابه و
تعددت فيه القوى العظمى، مما أدى إلى عادت لتتردي أثوابها
في نهاية المطاف السابقة لثورة أكتوبر 1917 الشيوعية... الخ من التغيرات
التي تسببت بغوضى جغرافية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وامتدت
من القوي إلى دول العالم كلها، وبمعنى آخر فقد تحولت القوي إلى
قوى، مما أغرى الدول القومية في كل منطقة للتدخل من أجل ملء الفراغ
المنشأ عن زوال الاشتراكية، ولم تقتصر هذه التحركات على الصعيد
العسكري بل تخطته إلى صعيد التحرك من أجل السيطرة الاقتصادية، مما
جعل أحدهم يقول: « في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح اللاعبون الكبار
في مستوى العالم من الناحية الاقتصادية هم الولايات المتحدة واليابان
ألمانيا، ومن التعاون بين هؤلاء أو التناقض سيبدأ التاريخ »¹، وذلك تشير
تجارب التاريخية إلى أن المنتصر في صراع عالمي يعيد ترتيب العالم

المحرر، النظام العالمي الجديد، مجلة الوعي، المرجع السابق.

وفق مصالحه، و لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة المعسكر الغربي الرأسمالي، هي من انتصرت في الحرب الباردة فقد سعت مباشرة مع حرب الخليج الثانية إلى الإعلان عن خلق نظام عالمي جديد و قد بدأ فيه و بخاصة مع عهدة الرئيس "بيل كلينتون" حيث بدأ بترتيب البيت الأمريكي أولاً، ليتمكن إعادة ترتيب فوضى العالم لما بعد الحرب الباردة بسياسة خارجية جديدة و ببرنامج اقتصادي دولي يخدم المصالح الأمريكية.

في شهادة أدلى بها "وارين كريستوفر" في 13/01/1993 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ التي كانت تنتظر في الموافقة على تعيينه في منصبه، شدد على أن هناك ثلاثة ركائز يجب أن تسترشد بها السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الحقبة الجديدة، فبالإضافة إلى ركيزة المحافظة على القوة العسكرية الأمريكية مع تكييفها لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة، فإن الركيزتين الأخريتين هما¹:

أولاً: رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفاً أولياً في سياستنا الخارجية، حيث قال: «علينا أن نعزز أمن أمريكا الاقتصادي بنفس الطاقة و البراعة اللتين خصصناهما لشن الحرب الباردة في عصر أخذت فيه المنافسة الاقتصادية تبرز المنافسة الإيديولوجية، حان الوقت لدبلوماسية تسعى إلى ضمان فتح الأبواب أمام التجارة الأمريكية للدخول إلى أسواق العالم المتنامية...».

ثانياً: دعم انتشار الديمقراطية و حرية الأسواق في الخارج: حيث قال: «سوف تعمل دبلوماسيتنا على تشجيع الثورة الديمقراطية في العالم

1. وثيقة، وزير الخارجية الجديد يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المجال، العدد 262-263، يناير-فبراير 1993، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس جورج بوش وأعضاء الكونغرس، بما فيها التجارة و المعونة الاقتصادية
والصحة والتعليم، علينا أيضا أن نحسن قدرتنا المؤسساتية
على إدارة سياسات فعالة و غير متأخرة إلى الشعوب التي تناضل من
الحكم الديمقراطي والأموال الحرة...».

في خطاب ألقاه "بيل كلينتون" في الجامعة الأمريكية بواشنطن في
1993، يشرح فيه برنامج الاقتصاد الدولي أوجب اتخاذ خمس
خطوات للتجديد اتجاه جديد في الولايات المتحدة، و للمساعدة في إيجاد
العمل، حيث يشرح، أي الخطوات الخمس التي تشكل برنامجا للعمل الأمريكي
في المستقبل، فبالإضافة إلى خطوة توفير الدعم لبناء الديمقراطية في
الولايات المتحدة، فإن الخطوات الأخرى

أولاً: تنظيم الشؤون الاقتصادية الداخلية، حيث قال: «...لقد حددت
أولوية اقتصادية قومية جديدة ستمنح أمريكا الاتجاه الجديد اللازم
لحماية تحدياتنا، و هذه الإستراتيجية تسعى إلى: زيادة الاستثمار في
مستقبل المنتج، و تخفيض عجزنا (عجز الميزانية) في نفس الوقت...، أن
نشر حتى نتمكن من المنافسة، و أن نقلص الدين حتى نتمكن من
النهضة...إفني أناشدكم...لاستبدال لعبة اللوم...، بلعبة أكبر هي لعبة
التنافس و الفوز في الاقتصاد العالمي».

ثانياً: زيادة أهمية التبادل التجاري، حيث قال: «لقد حان الوقت
بالنسبة إلينا لجعل التبادل التجاري عنصرا له الأولوية من عناصر الأمن

1- وثيقة، كلينتون يشرح برنامج الاقتصاد الدولي، مجلة المجال، العدد 264، مارس 1993،
الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمريكي و هناك الكثير فيما يتعلق بموقفنا التنافسي الذي لا يمكن تصحيحه عن طريق الانتقام التجاري، عمال أكثر تعليما و تدريبا، عجز أقل، معدلات فائدة منخفضة و مستقرة، نظام رعاية صحية صالح، تكنولوجيات من الدرجة الأولى، و مدن منتعشة: يجب أن تكون هذه صلب تفوقنا في المنافسة و نحن نحتاج بالتأكيد إلى السعي لفتح أسواق الدول الأخرى و إلى وضع قواعد واضحة يمكن تنفيذها و يمكن على أساسها التوسع في التبادل التجاري، و لهذا السبب، فإنني ملتزم بإنجاز سريع و ناجح لجولة أوروغواي الخاصة بمحادثات غات و نحن نعرف أيضا أن الاتفاقيات الإقليمية و الثنائية توفر فرصا لاستكشاف أنواع جديدة من الاهتمامات التجارية، و يعتبر اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مثالا جيدا و علينا العمل مع المنظمات، مثل منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسيفيكي، لجعل تبادلنا التجاري عبر المحيط الهادي أكثر تحررا».

ثالثا: لعب دور قيادي في أوساط القوى المالية الرئيسية، حيث قال: «لقد حان الوقت كي نبذل قصارى جهدنا للعب دور قيادي في أوساط القوى المالية الرئيسية لتحسين التنسيق فيما بيننا لما فيه مصلحة النمو الاقتصادي العالمي، علينا العمل مع هذه الدول (مجموعة الدول السبع) و ليست هناك بيننا دولة تحسن عمل ذلك و لكن الحقيقة هي أن العالم لا يستطيع النمو إذا كانت أمريكا تعاني من كساد اقتصادي،...».

رابعا: تشجيع التوسع المستمر في النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث قال: «إننا بحاجة لتشجيع التوسع المستمر في النمو في العالم النامي، ليس فقط لأن ذلك في مصلحتنا، و لكن لأن ذلك سيساعد دول ذلك العالم أيضا إن تلك الدول تشكل سوقا يتوسع باطراد أمام منتجاتنا، و هنا ثلاثة ملايين وظيفة في أمريكا تعتمد على الصادرات إلى العالم النامي...».

النهضة الاقتصادية: المدرسة الرأسمالية

المدرسة النيوليبرالية (Neoliberalism) مدرسة من مدارس الإيديولوجية الرأسمالية والتي لا تعبر عن وجهة نظر تتعلق بمسائل الاقتصاد السياسي فقط، بل أيضا بمسائل الفلسفة السياسية، فإنها قد ارتبطت في بداية نشأتها بالفكر الذي دار إثر الحرب العالمية الثانية حول مسائل دور اقتصاد السوق في حل مشكل التنمية، ومقابل المدرسة الرأسمالية الكينية (Keynesian School) التي رعتها الإدارة الأمريكية إثر الأزمة الاقتصادية عام 1929 و التيار الرأسمالي النيوكينزي (Neoknesian) الذي سيطر السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية (محليا وعالميا) إثر الحرب العالمية الثانية (و حتى سبعينات القرن 20 الماضي) تشكلت حركة مضادة هي هذه المدرسة الرأسمالية النيوليبرالية التي اتجهت نحو إعادة تعريف أفكار المدرسة الرأسمالية الكلاسيكية الليبرالية في الاقتصاد السياسي (المتمحورة حول كتابات "آدم سميث" و "ريكاردو")، وقد تمثل العصب الرئيسي للتيار النيوليبرالي في الأوساط الأكاديمية الأمريكية وتحديدًا من قبل مدرسة شيكاغو (Chicago School).

وقد بدأ تأثير هذه المدرسة في أوساط النخبة الحاكمة الأمريكية منذ بداية الأربعينات وتحديدًا في صيف سنة 1944 في إطار اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreements) حيث دافع الجانب الأمريكي بالخصوص على أن السبب الرئيسي من وراء الحروب الدولية الفوضى

1- الطاهر الأسود، الرؤية الاقتصادية للتيار النيوليبرالي هي المصدر الأساسي للبرنامج الاقتصادي للتيار النيومحافظ، 2004/12/22، دراسات من موقع صوت الأمة العربية. (<http://www.arab-nation.com>) (بتصرف).

التي تسود القطاعين المالي و التجاري الدوليين و ما يمكن أن ينجر عن ذلك من التجاء للقوة لحل هذه المشاكل، ففي إطار تلك المحادثات تراجعت الحكومة الأمريكية عن دعم رؤى "جون كينز" و الذي دافع عن مقترح إنشاء بنك مركزي يشرف على احتياطي حكومي للعملة يقدم قروضا مالية ذات ريع ضئيل لمساعدة التنمية في الدول و المناطق الضعيفة، في المقابل دافعت الحكومة الأمريكية عن مقترح الاقتصادي الأمريكي "هاري ديكستر وايت" (Harry Dexter White) و الذي ركز على مواجهة مشكل التضخم المالي على حساب مشكل التنمية و هو ما أدى إلى إنشاء الصندوق النقدي الدولي و الذي كان دوره الرئيسي وضع الآليات لمراقبة علاقة ثابتة بين العملات الدولية من جهة و الدولار و الذهب من جهة أخرى، و قد عبر هذا الموقف عن نزعة قوية تنفادي تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و من ثمة تعادي بشكل متزايد الاقتصاد المخطط.

غير أن تأثير النيوليبراليين لم يصبح ملحوظا إلا بعد التشكل النظري لهذا التيار و التقائهم مع اللوبيات المالية الكبرى التي تركزت سياسيا في الحزب الجمهوري حيث أصبح اقتصاديو مدرسة شيكاغو و خاصة "ميلتون فريدمان" مستشارين غير رسميين في إدارة "نيكسون" (1969-1974) حيث لعب هؤلاء دورا سياسيا قويا على السياسة الاقتصادية الخارجية عندما عملوا على دعم انقلاب الجنرال "بينوشيه" في الشيلي كرد على ما رأوه سياسة اقتصادية موالية للنموذج السوفييتي من قبل الرئيس المنتخب "أليندي"، و منذ تلك الحادثة ارتبط مفهوم النيوليبرالية بظرفية سياسية سلبية في الذهنية العامة في أمريكا اللاتينية خاصة و أن الجنرال "بينوشيه" قد اعتمد سياسة انفتاح اقتصادي غير مسبقة بدفع من منظري مدرسة شيكاغو، كما لعب هؤلاء دورا رياديا في إدارة ريغن (1981-1989) كمستشارين رسميين أثروا لأول مرة في السياسة الاقتصادية الداخلية من خلال مواجهة نفوذ النقابات الأمريكية و الدفع إلى تقليص المساعدات

تحت المظلة الضاعية، كما كانوا وراء "توافق واشنطن" سنة
التي كانت بمثابة الإثارة الجمهورية و هي مجموعة من السياسات التي
تستهدف علاقات دول أمريكا اللاتينية و هو ما أدى إلى الأزمة
التي مرت على نهاية القرن 20 الماضي في دول مثل الأرجنتين

و على الضفة الشرقية من المحيط الأطلسي كانت حكومة "مارغريت
تاتشر" (1979-1990) أول حكومة أوروبية تتبنى الرؤية النيوليبرالية حيث
تخلصت عن التخلي عن نظام التغطية الاجتماعية حتى أن الكثيرين
يعتبرون مصطلحي النيوليبرالية و لتأثيرية، و هكذا، فإن الصيغة
التي أصبحت أساسية للتيار النيوليبرالي لم تتبن مدرسة أمريكية للتفكير
التي كانت تصب بل هي أيضا متعلقة بتجربة حزب المحافظين البريطاني
التي كانت تتجلى في مواجهة حزب العمال خلال

التي كانت تميز الإتحاد السوفياتي و معه الثقل المعنوي للاقتصاد
المخطط و بفعل تفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا الغربية و الولايات
المتحدة بدأت الأحزاب التي دافعت عن أجندة الاقتصاد المسير من
الحالة و الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى التيارات اليمينية التي دافعت
عن سياسات حمائية في التجارة الدولية بالانهيار، و تجسم ذلك منذ أواسط
التيارات في الولايات المتحدة من خلال اختراق أفكار التيار النيوليبرالي
الحزب الديمقراطي الأمريكي من خلال تأسيس مجلس القيادة الديمقراطية
سنة 1984 و الذي شكل الإطار الذي سيجتمع التيار الديمقراطي الجديد
و هو التيار الذي أوصل الرئيس "بيل كلينتون" إلى الهيمنة على الحزب
الديمقراطي و من ثمة ترشحه للرئاسة سنة 1992 من خلال رفع شعار
"الاقتصاد الجديد" و الذي كان الصيغة التي قام من خلاله الديمقراطيون

بحقن برنامجهم الاقتصادي بالآراء النيوليبرالية، و قد امتدت هذه التحولات إلى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية بما في ذلك حزب العمال البريطاني الذي وصل إلى السلطة بقيادة التيار الجديد و على رأسه "توني بلير".

و في إطار هذه الموجة العالمية تم تأسيس منظمة التجارة العالمية و من ثمة التسريع في «العولمة»، و في شهر أبريل 1999 و في اجتماع جمع مجموعة من أهم القيادات الغربية آنذاك (كـ"كلينتون" و "بلير" و "شرودر" و "داليمو") تم الإعلان عما سمي بـ "الطريق الثالث" (The Third Way) و الذي قدم الأفكار النيوليبرالية في إطار روح اجتماعية، و قد كان هناك تأكيد واضح من قبل هذا التيار على أن الطريق الثالث يعني فيما يعني أنه لا يوافق علي الصيغة النيوليبرالية بشكل كامل و بتأثير من الأزمات المالية التي حدثت أواخر التسعينات أكد المجتمعون على ضرورة تجنب صيغة نيوليبرالية لا تهتم بالجوانب الاجتماعية و هو ما عُـد آنذاك تباينا مع النيوليبراليين.

3- النشأة الأمريكية لإصطلاح «العولمة»:

«العولمة» مصطلح استحدث في الإنجليزية و الفرنسية منذ أكثر من 15 سنة، و هي الترجمة لكلمة "GLOBALIZATION" المشتقة من كلمة "GLOBE" أي الكرة و المقصود بالكرة هنا الكرة الأرضية، أو "MONDIALISATION" المشتقة من كلمة "MONDE" أي العالم، فـ: "GLOBALIZATION" أو "MONDIALISATION" اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على جعل شيء ما عالمي بعد أن كان غير ذلك، و لذلك يقال بأن «العولمة» في المنظار اللغوي للغة العربية أحد مشتقات الفعل

عولمة فهي على وزن فاعل يُفاعلُ فوعلةٌ أو فوعَلٌ
« جعل الشيء فاعليةً وتأثيراً أو جعل الشيء عالمياً
والم نقل فاعليةً أو عالمية الشيء لأن « مصطلح العالمية
تفرض المفهوم على العالم » أي أن
من الواضح لغوياً أن مفهوم التفعيل
« التفعيل قوة خارجية » و في « الفاعلية قوة

عولمة» لا يطلق لـ « وصف شيء ما بأنه عالمي
في معظم أنحاء العالم »، بل «لتعيين أن فاعلاً أو فاعلين
أن تتبنى شركة ما سياسة إنتاجية تنظر
لأن تنتج فيه سلعتها، ثم تباشر إنتاجها بالفعل في أي
كافة الإنتاج فيها أقل مما في سواها، و عندها يقال عن
إنتاجها «عولمت» إنتاجها، و مثل ذلك يقال عن النشاطات الأخرى لهذه
كما لو تبنت سياسة «العولمة» و باشرتها في تسويق
أو الإعلان عنها، أو في البحث عن سلع جديدة و تطويرها،
أو توظيف الأيدي العاملة أو الخبراء أو المدراء، أو جذب المستثمرين
أو القرضين لتمويل عملياتها، أو أي نشاط آخر.

و أول ما أطلق تعبير «العولمة» كان في وصف أنشطة الشركات
الأمريكية الكبرى، بدءاً من منتصف الثمانينيات من القرن 20 الماضي، و ذلك
أنه عندما جاء "ريغن" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1981، اعتمد
جولات جريئة في العلاقات الدولية، الاقتصادية منها و السياسية، و حظي

علاء الدين القبانجي، بين العولمتين، مجلة النبأ، العدد 44، شهر محرم 1421هـ الموافق لـ
تسكن 2000م.

بتأييد قوي من الأوساط المالية الأمريكية، من ذلك أنه اعتمد سياسة الدولار القوي لجذب أصحاب الأموال في الخارج لاستثمار أموالهم في سندات دين الخزينة الأمريكية و الأسواق المالية التي تتداول فيها، لتمويل برنامجه في إعادة تسليح الولايات المتحدة الأمريكية و إنهاك الإتحاد السوفياتي آنذاك في سباق تسلح مضاد، و هو ما أدى بالفعل إلى انهيار الاشتراكية اقتصاديا عام 1989.

و أدت سياسة الدولار القوي هذه إلى ارتفاع حاد متتال في قيمته في سنوات عهده الأول، و كان من جرأة "ريغن" السياسية أنه لم يكتثر بالآثار السلبية أو الجانبية لسياسة الدولار القوي، إذ كان يركز على كسب صراع الرأسمالية مع الاشتراكية، من تلك الآثار السلبية أن ارتفاع الدولار:

- أضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على منافسة السلع الأجنبية بسلعها المنتجة في الولايات المتحدة، فانخفضت صادراتها و ارتفعت وارداتها، و تراكم عجز ميزان تجارتها الخارجية في عهد "ريغن" تراكما كبيرا.

- انخفضت أرباح كثير من الشركات الأمريكية بسبب منافسة البضائع الأجنبية للبضائع الأمريكية المسعرة بالدولار، و اضطرت هذه الشركات لتخفيض أسعار سلعها، ثم للنظر جديا في كيفية تخفيض تكاليفها، خاصة كلفة اليد العاملة الأمريكية.

و طرح نفر من أساتذة الجامعات آنذاك فكرة « إعادة هيكلة » هذه الشركات بإعادة النظر جنريا في أعمالها، سواء في الإنتاج أم في التسويق أم في غير ذلك، و لاقت هذه الفكرة رواجاً لدى أرباب المال و الأعمال، و أدى تطبيقها عمليا إلى إقفال العديد من مصانع و فروع الشركات الأمريكية، و إلى تسريح أعداد كبيرة من موظفيها و عمالها، بدفعات كبيرة.

و استعاضت هذه الشركات - بعد إعادة هيكلتها - عن إنتاج ما أفلتته أو باعته من أجزائها في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج بديل من شركات

الذين أصابتهم
بديلة خارج الولايات المتحدة
القوي أن أصبحت الأثمان
الشركات على البلاد الفقيرة
والهند والمكسيك والبرازيل،
إلى أجر العامل الصناعي الأمريكي
على الأيدي العاملة بل شمل المتعلمين
الكمبيوتر، حيثما كانوا، و طالما أن
الولايات المتحدة الأمريكية و أنهم بحاجة للعمل

كانت دوما تعمل على الصعيد الدولي، فإنها
في القرن 20 شرعت في عملية «إعادة هيكلة» بُغية
في اقتصاد عالمي، إن الأشكال الجديدة للشركات - التحالفات
الحصول على الموارد عالميا، و الموردين المقيد، و سلاسل
الدمج العابرة للدول، قد أتاحت ما يسميه الاقتصادي
(Bennett Harrison) « التركيز في الإشراف (مع) عدم
وقد عمد أرباب العمل إلى خفض اليد العاملة، و الحصول
و تحويل الوظائف الدائمة إلى وظائف مؤقتة، و قد شن
على متطلبات تأمينات العمل، و قواعد العمل، و تمثيل
و رواتب التقاعد، و الميزات الاجتماعية الأخرى¹.

الحريمي يرشر، تيم كوستيلو وبرندان سميث، العولمة من تحت: قوة التضامن، الطبعة الأولى،
تكريب أسعد كامل الياس، العبيكان، الرياض، السعودية، 2003، ص 31-32 (بتصرف).

و قامت ضجة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية حول عمليات إعادة الهيكلة و تسريح العمال بشكل جماعي و بأعداد مذهلة، و رأى كثير من الأمريكيين أن تصدير العمالة إلى الخارج و حرمانهم منها هو قطع لأرزاقهم و أن دافع الشركات ليس إلا الجشع الرأسمالي، وردت الشركات بأنهم أكرهوا على ما قاموا به بسبب المنافسة «العالمية» الشديدة و أنه لم يكن لهم خيار إلا أن ينافسوا على مستوى عالمي، و أن يقوموا بـ«عولمة» عملياتهم، و عقدت لجان في مجلسي الشيوخ و النواب جلسات تحقيق علنية للنظر في أمر «عولمة» الشركات الأمريكية كان أولها في عام 1987 و آخرها في عام 1992، و أدت هذه التحقيقات إلى شيوع تعبير «العولمة»، ثم كرسته اللجان بوضعه في عناوين تقاريرها الصادرة عام 1987 و الأعوام التالية، و كان هذا أول استعمال للفظ «العولمة» في عنوان أي كتاب أو تقرير ينشر بالانجليزية ثم تتالى صدور الكتب في موضوع «العولمة»، على أن معظمها صدر في التسعينات من القرن 20 الماضي، في عهد «كلينتون».

إلا أن أثر تلك التحقيقات كان تنفيسا عن الاحتقان السياسي ضد تسريحات الشركات و تصديرها للعمالة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، و تبريرا لما قامت به، و تبديدا للإعلام المعادي لها، و انتهت التحقيقات عام 1992، و لم تستأنف منذ ذلك الحين، بالرغم من أن قضية التسريحات أثرت في الانتخابات الرئاسية في أواخر عام 1992، ثم إنه بعد تسلّم «كلينتون» الحكم، وافق الكونغرس على اتفاقية «النافتا» NAFTA التي كان «بوش الأب» قد توصل إليها مع كندا و المكسيك، مع أن الاتفاقية كانت لتمكين الشركات الأمريكية و الكندية من تصنيع ما تريد من سلع في المكسيك حيث أجور العمال رخيصة للغاية، ثم بيعها في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و هذا عين ما كانت تتخوف منه نقابات العمال و غيرها من الفئات السياسية الأمريكية التي عارضت الشركات و اتهمتها بتصدير العمالة.

الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقها من صراع سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حول التصديرات الجماعية و حول تصدير العمالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هو ما شاعت تسميته فيما بعد بـ: "الحسم لصالح الأوساط المالية". و أقيمت في عام 1992، و حسم لصالح الأوساط المالية الأمريكية، و أدى ذلك كله إلى تكوين رأي عام بأن العمالة ذات الأجور المرتفعة لن تخرج من الولايات المتحدة الأمريكية و أن الذي يصدر هو العمالة التي ليس فيها إلا الجهد المادي و الرغبة الضخمة و الأجور الدنيا، و هو ما لا يريدونه لأنفسهم على أي حال، و إذا ما تحققت هذه التوقعات فستعود بالنفع على عامة الأمريكيين و ستعود إلى تخصيصهم بالصناعات المتقدمة و بالعمالة ذات الأهلوية الرفيعة و المتمثلة في ما يصدر من عمالة يدوية سيعني أن السلع التي تصنع بأيدي أجنبية رخيصة في الخارج ستعود لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار زهيدة.

التركيب الأمريكي لـ «العولمة»:

و أقيمت تلك القضية سياسياً عام 1992 و مجيء "كلينتون" إلى الحكم عام 1995 إلى تغيير السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بتمويل رجال المال و الأوساط المالية الأمريكية ما بدأه أواخر الثمانينات من قسمة 20 الماضي من إعادة هيكلة شاملة للشركات، لتنشيطها و لتصبح أقدر على الربح، و يرون أن إعادة الهيكلة هذه ستؤدي إلى تصدير كثير من أعمالها و ليس سلعها فقط، و إلى خوضها منافسة شديدة مع الشركات غير الأمريكية.

و طرح رجال المال أفكاراً أخرى أرادوا من "كلينتون" تبنيها، فقالوا إنه حول المنين التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل فيها أعباء الحرب الباردة و أعباء دولية أخرى، كانت أوروبا و اليابان تتقويان على حسابها

اقتصاديا، حتى أصبحتا خطرا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، أما وقد انتهت الحرب الباردة فقد وجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعيد قدرتها على منافسة أوروبا واليابان، وتستأنف منافستها لهما بقوة، وأن لا تلتزم بمراعاة مصالحهما كما كانت تفعل أثناء الحرب الباردة، ولهذا فإنهم دعوا لتوظيف المخابرات الأمريكية في التجسس الاقتصادي على أوروبا واليابان وشركاتهما بعدما خف انشغالها بالحرب الباردة والأمور السياسية الأخرى.

و استجابة لتلك الأفكار والآراء تبني "كلينتون" و وزير خزانته "روبن" - و كان من أكبر أقطاب وول ستريت - الدعوة لانفتاح أسواق العالم كلها لترويج السلع الأمريكية فقط بل لتمكين الشركات الأمريكية من الإنتاج حيثما توفرت العمالة الرخيصة، و من تسويق خدماتها و سلعها المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية أو في غيرها حيثما أرادت في أسواق العالم، إلا أن الأهم من هذا كان في تبنيها لنشاط الشركات المالية الأمريكية، و هي البنوك و شركات التأمين و بيوتات سمسة الأسواق المالية، في اقتحامها للأسواق المالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، و كان هذا أمرا جديدا إذ لم يسبق أن عملت هذه الشركات خارج الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع، حيث لم يكن مرحبا بمجيئها في كثير من البلدان بسبب خطورة أعمالها، ذلك أن الشركات المالية بطبيعتها تعمل على استقطاب أموال الناس كودائع و أقساط تأمين و حسابات أسهم و سندات، فتتركز أموال ضخمة بين أيديها تمكنها من التصرف بها كيفما ترى.

و لذلك فقد كان ينتاب رجال المال هاجس فكرة طرحت فور انتهاء الحرب الباردة و هي أن العالم سينقسم لا محالة إلى ثلاث مناطق اقتصادية: الأولى تشمل أوروبا كلها و تسيطر عليها أوروبا الغربية، و الثانية تحوي معظم آسيا و تهيمن عليها اليابان، و الثالثة تضم القارتين الأمريكيتين اللتين ستتحرر

هذه الفكرة الجديدة وتوقفا من أن تصبح هذه الفكرة حقيقة، أشاروا إلى أوروبا واليابان بأنهما وراء ظهور فكرة أن العالم أصبح واحدا، وأنه لن يكون أكثر من جيل إلى الصبح أن يتنافسوا في أي مكان منه، وروجوا فكرة عالمية مركزية، وتبنتها إدارة "كلينتون"، و صدرت بشأنها كتاب التي تحدث عن «عولمة» أنشطة الشركات.

وكانت العلاقات الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد
انتهاء الحرب العالمية الثانية، و انتقلت إلى خارج الولايات المتحدة
الأمريكية وأجهزتها، و لذلك فإنه يبدو أن هذه
العلاقات كانت منفتح أسواقها للبضائع الأمريكية، و تسخير
القوة الرأسمالية فيها للمصانع الأمريكية، و استقطاب مدخرات شعوبها
للمصانع الأمريكية، و تسخير الأسواق المالية فيها لمضاربات هذه

«سوق»: تحويل العالم إلى «سوق رأسمالية حرة»

قد كان شعار الأساسي الذي رفعته و ترفعه الولايات المتحدة الأمريكية «حرب في الترويج لـ «العولمة» هو شعار «سياسات السوق»، «سياسات السوق» في هذه الحملة تطبيق دولي للحرية الاقتصادية المنبثقة من الإكولوجية الرأسمالية، أي هي تطبيق للحرية الاقتصادية على العلاقات التجارية بين الدول، و يقصد بـ «سياسات السوق»: تخفيف أو إنهاء تدخل الدول في التجارة بوجه خاص و في الاقتصاد بوجه عام، و لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لحمل دول العالم على رفع الحواجز الجمركية و التودد مهما كان نوعها من أمام التجارة الدولية، بما في ذلك سياسات الحماية التجارية المباشرة كمنع استيراد سلع معينة حماية لسلع مماثلة منتجة محليا من

المنافسة، أو غير المباشرة كالرسوم الجمركية العالية على بعض الواردات أو سياسات دعم بعض المنتجات المحلية، أو وضع سقف لحجوم التبادل التجاري، و تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من فرض «سياسات السوق» على الدول إلى تحويل العالم إلى «سوق رأسمالية حرة»، و فتح أسواق هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية، و جعلها تتخلى عن دورها في إدارة اقتصادها بحملها على خصخصة القطاع العام، و خصوصا في الدول التي يشكل القطاع العام نسبة عالية من اقتصادها، باعتبار ذلك حائلا أمام بروز القطاع الخاص و تناميهِ.

و لتحقيق هذا الهدف سعت الولايات المتحدة الأمريكية و معها أوروبا لعقد اتفاقات دولية للتجارة، و إنشاء كتلات اقتصادية كـ "النافتا NAFTA (تتألف من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك)، و السوق الأوروبية المشتركة، و "إيبك....." (و تتألف من دول النافتا و استراليا و نيوزيلاند و اليابان مضافا إليها ما تسمى نمور آسيا و إندونيسيا وكلها مطلة على المحيط الهادي)، كما اتخذت من نادي الدول الثمانية الغنية أداة لصنع القرارات الاقتصادية و المالية و التجارية الدولية و لضمان متابعة تنفيذها، تمهيدا لجعلها شرعة دولية، و خاصة ما يتعلق منها بالناحية التجارية.

ولما كانت اتفاقية «الغات GATT»، التي ظلت المرجعية للتجارة الدولية منذ إنشائها سنة 1948 و حتى سنة 1995، تقتصر على تنظيم العلاقة التجارية بين الدول، و لا شأن لها بإدارة هذه الدول لسياساتها الاقتصادية الداخلية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت «الغات GATT» غير كافية لتحقيق أغراضها، فعملت على إيجاد اتفاقية بديلة لها على هيئة منظمة سميت «منظمة التجارة العالمية OMC»، أعلن عن إنشائها في مراكش سنة 1995 من جانب الدول التجارية الرئيسية في العالم.

الجدول رقم (01): إجمالي تجارة العالم مقارنا بالنتائج المحلي العالمي الإجمالي
(بلايين الدولارات الأمريكية)

1993	1990	1985	
3632.1	3437.4	1935.2	صادرات العالم (سلع)
3716.7	3566.7	1929.4	واردات العالم (سلع)
7348.8	7004.1	3864.6	إجمالي تجارة العالم (سلع)
23578.0	21020.5	12334.6	النتائج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الجارية)
%31.1	%33.3	%31.3	إجمالي التجارة كنسبة من إجمالي النتائج العالمي

المصدر: أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر و المسببات
مجلة العلوم الاجتماعية، فصلية محكمة، المجلد 26، العدد 1، ربيع 1998.
تصدر عن مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، الكويت، ص55، (بتصرف).

كما أن من تتبع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدول من منتصف
الثمانيات إلى بداية التسعينات حتى سنة 1993 (أي أن حركة رؤوس الأموال
الدولية من أهم المؤشرات القوية على درجة انفتاح اقتصاديات الدول)، و ذلك

المصدر: (12)، يتبين لنا تضاعف الاستثمار أكثر من 4 مرات،
مستند على حركة «العولمة» و عمقها¹:

المصدر: (13)، تتفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول
(بلايين الدولارات الأمريكية)

1993	1990	1985	
173.3	206.3	47.8	المصدر: (14)
103.2	174.6	35.1	المصدر: (15)
%59.9	%84.6	%73.4	المصدر: (16)
70.1	31.7	12.7	المصدر: (17)
%40.4	%15.3	%26.6	المصدر: (18)

المصدر: أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر و المسببات،
المرجع السابق، ص 57، (بتصرف).

المصدر: أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر و المسببات، المرجع السابق، ص 55،
(بتصرف).

6- وحشية «العولمة»: «السوق الحرة» عن طريق الحرب

لقد امتدت الرؤية الرأسمالية النيوليبرالية (Neoliberalism) لإدارة "جورج بوش الابن" إلى العراق حيث لم يكن المقصود احتلاله (في إطار مشروع إستراتيجي إقليمي) أو إقامة انتخابات (كنموذج سياسي أمريكي في الشرق الأوسط) فحسب، بل امتد المشروع الأمريكي هناك إلى خطط رأسمالية نيوليبرالية راديكالية أدت إلى خصخصة عديد القطاعات و منحها للرأسمال الأجنبي (خاصة الأمريكي) و هو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في العراق، و هذا مثل الدور السياسي القوي الذي لعبه النيوليبراليين اقتصاديو مدرسة شيكاغو و خاصة "ميلتون فريدمان" المستشارين غير الرسميين في إدارة "تيكسون" (1969-1974) على السياسة الاقتصادية الخارجية عندما عملوا على دعم انقلاب الجنرال "بينوشيه" في الشيلي كرد على ما رأوه سياسة اقتصادية موالية للنموذج السوفييتي من قبل الرئيس المنتخب "أليندي"¹.

فعلى نفس المنوال، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تسليم عقود إعادة البناء في العراق، بخصخصة كل شيء، السماح للشركات العالمية الكبرى أن تصل لكل شيء بلا أي حواجز، تصفية واسعة للقطاع العام، و هذا يعني أن العراق يباع علناً، و ليس يعاد بناءه من جديد، و كما كتب "روبرت فيسك" في صحيفة "الإنديبننت"، لقد أفصح ما يرتديه "بول بريمر" بكل شيء: "بذلة رجل أعمال و حذاء ضابط ميداني"، فقد تحول العراق المحتل عنوة إلى معمل تجارب لاقتصاد السوق الحر (الاقتصاد الرأسمالي)، يشبه كثيراً الوضع الذي كانت عليه الشيلي بعد انقلاب 1973

1. الطاهر الأسود، الرؤية الاقتصادية للتيار النيوليبرالي هي المصدر الأساسي للبرنامج الاقتصادي للتيار النيومحافظ، المرجع السابق.

في حذر الشبي، عندما جاء الجنرال "أوغسطو بينوشيه"، بمساعدة القوات العراقية الأمريكية، بـ"السوق الحرة" إلى الشيلي "بالحديد". كما يقولون في أمريكا الجنوبية) وفق نظرية "ميلتون فريدمان" عندما "ترجمان" حينئذ "العلاج بالصدمة"، بالرغم من أن الأمر، في العراق، كان في الواقع سرقة مسلحة لأناس قد روعتهم القنابل¹.

تدركت الولايات المتحدة الأمريكية أسس اقتصاد السوق الذي تدور حوله ترقية الاستثمار الأجنبي من خلال حماية حقوق و ملكية المستثمر الأجنبي في العراق"، دون أن يسأل شعب العراق هل يوافق عليها. كما أن العراق لم تقابل هذه التروس بأي مقاومة منه، لأنه كان مشغولاً بـ"تحرير" العراق و يقاوم الاحتلال، اختلست الولايات المتحدة الدخول في شئ لها ربط العراقيين بشكل فعال باتفاقية للتجارة التي ترعى حقوق المستثمرين الأجانب، تتجاوز كثير من الاتفاقيات القائمة، بجوار ذلك، كما أن ترويضه أحد كبار المسؤولين الأمريكيين العسكريين، لم تكن هنالك حدة المفاوضات حيث أن الولايات المتحدة تتحكم بالعراق، "عند هذه النقطة كنا ستفاوض أنفسنا لأننا كنا الحكومة"².

التمويل كلاً، التجارة الحرة هي الحرب، ترجمة أحمد زكي، 13 سبتمبر 2003، قضايا التجارة والتنمية من موقع زى نت العربية (جماعة الناس التي تنتمي للتغيير الاجتماعي) (http://kefaya.org/arabic_Znet.htm) (بتصرف).

تزيد من التفاصيل راجع: ماريلو مالبج، الحرب: التجارة بطرق أخرى... كيف تحصل الولايات المتحدة على اتفاق تجارة حرة دون مفاوضات، ترجمة أحمد زكي، 20 يوليو 2004، قضايا التجارة والتنمية من موقع زى نت العربية (جماعة الناس التي تنتمي للتغيير الاجتماعي) (http://kefaya.org/arabic_Znet.htm) (بتصرف).

7- «العولمة»: «عولمة» الرأسمالية

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت لجعل الأيديولوجية الرأسمالية أساس العلاقات الدولية منذ أن جعلت العلاقات، الأعراف، و القوانين الرأسمالية للسلم و الحرب الدوليين الأساس الرئيسي لميثاق منظمة الأمم المتحدة، و حين جعلت أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي الأساس الرئيسي لميثاق الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير (البنك العالمي)، و لما جعلت مذهب حرية التجارة الرأسمالي الأساس الرئيسي للغات (الاتفاقية العامة للتجارة و التعرفة الجمركية)، إلا أنها لم تتجح عمليا في تحقيق هذا الهدف، حين كان الإتحاد السوفياتي يقود المعسكر الشرقي على أساس الاشتراكية، و تمكن من فرض وجود أيديولوجيته دوليا و عالميا.

و على أية حال، فإنه بسقوط الاتحاد السوفيتي و معه الاشتراكية، خلا المجال الدولي للولايات المتحدة و معها الرأسمالية، و لم تعد هناك أية مقاومة لتفردهما دوليا، سوى المزاحمة الأوروبية للولايات المتحدة في إطار الرأسمالية، و لهذا فإن الصندوق النقدي الدولي (و البنك الدولي للإنشاء و التعمير) قد تحول - بفعل هيمنة الولايات المتحدة عليه- إلى سلطة فوق سلطات الدول لأنه في مجال علاقاته مع الدول لا يتعاقد و لكنه يتخذ قرارات أي يملئ هذه القرارات على الدول المتخلفة المدينة لتنفيذها.

فسياسة الصندوق النقدي الدولي مشروع يهدف إلى تطبيع الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف الدول، بحيث تجعلها متلائمة و مستجيبة لمقتضيات مسيرة الاقتصاد العالمي نحو الرأسمالية، فأولوية الأولويات للصندوق هي حرية التجارة الدولية، لأن سياسته تشكل جزءا من فلسفة اقتصادية تعتبر مذهب حرية التجارة الدولية الحل الوحيد ليس فقط لرأسمة الاقتصاد العالمي بل و أيضا لبلوغ الازدهار الشامل لهذا الاقتصاد، فدور هذا الصندوق هو إيجاد المناخ الملائم لشروط حرية و اتساع هذه التجارة، أي أن

المعيار في القرن 21 التي يهيمن عليه نمط التنمية تبعا لمذهب الصندوق
يعتبر هذه الإنتاج الواسع السلع التي تدخل ضمن التجارة الدولية،
التي هي السلع التي تدخل في إنتاج سلع تصديرية
بمستويات عالية تكون أعلى من تلك المتحققة لدى شركائها في
العالم. هذا هو ما لم نموذج التنمية المقترح من قبل الصندوق النقدي الدولي
يعتبر المنتجات حول إنتاج و استهلاك هذا النوع من السلع، و هذا يعني
أنه في إنتاج هذه السلع يقود إلى توحيد نماذج الاستهلاك و كذلك
نماذج الإنتاج من خلال ذات أنماط عيش و ثقافات شديدة الاختلاف، و هذا
هو أن المنتج النقدي أو أية منظمة دولية أخرى تشبهه كالمنظمة العالمية
للعولمة يجب أن يجبر الشعوب على تغيير نظمها و طرقها الاستهلاكية
نظرا إلى أن هذا الاتجاه نحو توحيد نماذج الاستهلاك المظهر الأكثر
بوضوح في مجال التطورات العالمية الحاصلة، فالإتجاه المشار إليه
هو أن المنتج المرئي لـ«العولمة» أي النزعة العالمية في التنسيق
و التوحيد بين ضوابط و معايير اتخاذ القرارات و إصدار الأحكام في ظل
المنظمة العالمية التي هي الاقتصاد الرأسمالي و التي يعتمد عليها الصندوق
و يعمل على نشرها في العالم المتخلف¹.

المرئي فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي و بلدان العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار طلاس،
صنق، سوريا، 1993، ص 237 ، 239، و 242-243 (بتصرف).

خاتمة:

من كل ما سبق نستطيع أن نستخلص ما يلي أدناه:

1. أن بيئة نشأة «العولمة» كانت بيئة الولايات المتحدة الأمريكية بكل مكوناتها السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا القائد العملي و الإيديولوجي لخيار «عولمة» الرأسمالية وفق المنظور النيوليبرالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإيديولوجيته الاشتراكية، و صارت الظروف مهيأة لتطبيق الوصفات النيوليبرالية من دون أية قيود داخل كل دولة و في الأسواق الدولية، و فعلا هذا ما كان ليس في الولايات المتحدة الأمريكية و حسب بل في كثير من الدول الأوروبية، و على مستوى العالم.

2. أن القوة الدافعة لـ «العولمة» هي الدول الرأسمالية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لـ "رأسمة" الاقتصاد العالمي، و قد أوجز هذه الفكرة "توماس فريدمان"، كاتب المقالات في جريدة "نيويورك تايمز"، و هو من المدافعين عن «العولمة»، فقال: إننا نعيش في نظام دولي جديد "ف: «العولمة» ليست مجرد اتجاه، و ليست مجرد ظاهرة، و ليست مجرد و لعل مؤقت، بل هي النظام الدولي الذي حل محل نظام الحرب الباردة". و القوة الدافعة لـ «العولمة» هي رأسمالية السوق الحرة، "«العولمة» تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل بلد في العالم"¹.

3. ترى «العولمة» الرأسمالية أن الإنسان الذي يعيش في أدغال إفريقيا هو نفسه الذي يعيش في الدول الرأسمالية المتقدمة، و هو نفسه الذي

1. جيريمي برشر، تيم كوستيلو وبرندان سميث، العولمة من تحت: قوة التضامن، المرجع السابق،

الإنسان الاقتصادي (Economic Man) الذي دفعه للسلوك "الباعث الاقتصادي" (Economic Man) أو يحركه "الحافز الاقتصادي" (Economic Man) "منافعه الاقتصادية" (Economic Man)

الرأسمالية فإن الاقتصاد الذي يصلح لهذا الإنسان (Economic Man) في الاقتصاد الرأسمالي "الاقتصاد البحت" (Pure Economy) أي الاقتصاد الذي لا تعقده العلاقات الاجتماعية بين الأفراد على "الإنسان الاقتصادي".

الرأسمالية ترى العالم على أنه سوق حرة واحدة واسعة ومنتجة و الأمم عبارة عن منشآت و مشاريع، فالأمر يتعلق بتشكيل سوق رأسمالية طليقة لا يكون للحكومات فيها أي دور اقتصادي، التي تحكمها "اليد الخفية" (Invisible Hand) الذي نادى به "اليد الخفية"، وتحقيق هذا التشكيل لا يتم إلا بدعوة الصندوق النقدي الدولي و المنظمة العالمية للتجارة إلى تدخل الدول المتخلفة تدخلا محدودا و مستمرا لتحقيق أفضل فاعلية اقتصادية، ف نموذج الاقتصاد الرأسمالي الذي يدعمه كل من الصندوق و منظمة التجارة لا يركز على "دعه يعمل، دعه يمر" (Laissez faire, Laissez passer) بقدر اعتماده على الطرح الجديد لهذه المقولة بالقول "اجعله يعمل، اجعله يمر" (Faites Faire, Faites Passer)، أي اجعلهم ينتجون للقطاع الخارجي، صحتهم يصدر، فهو يفرض أن تعوض الدولة عن عدم كفاية القطاع الخاص و أن تعجل في ذلك من أجل أن تبلغ أهدافها في التطور الرأسمالي

و التنمية الحرة التي اتسم بهما التشييد البطيء للرأسمالية في أوروبا في القرون 18، 19 و 20¹.

6. إن اعتبار السوق هي البيئة الطبيعية الذي يجب على الفرد و الشركات و على المجتمعات و الدول التكيف باستمرار معها ليستمر أحياء، أو تقوم بإعدامهم لعدم قدرتهم على هذا التكيف، يحول السوق الحرة التي يحكمها قانون اليد الخفية إلى غابة تختار الأفراد و الشركات و تختار المجتمعات و الدول القوية التي ستمتع بالحياة اقتصاديا، و تقضي على الضعفاء، و هذا يعني أن على الناس و الشركات و على المجتمعات و الدول أن تكون متوحشة تشن حروبا اقتصادية تنافسية عنيفة، لأن الفوز فيها للأشد توحشا و لذلك اقترنت الرأسمالية النيوليبرالية بالإنتاجية و التنافسية مهما كان الثمن الاجتماعي، و رأسملة العالم و لو بالحروب مهما كلف الأمر و لو إلى إفناء الشعوب و الأمم، إنها لعبة الرأسمالية: حاصل السوق الصفري، حيث لا صفة أخلاقية لها، فأنت إما أن تربح و إما أن تخسر، إن هذا المفهوم الرأسمالي النيوليبرالي هو أقرب إلى البيولوجيا لدى "تشارلز داروين" منه إلى اليد الخفية لـ"آدم سميث"، و هو يدل على وحشية هذه العولمة، وحشية رأسملة العالم.

1. ماري فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي و بلدان العالم الثالث، المرجع السابق، ص 279، (بتصرف).

1. محمد عبد الحفيظ الجبيل، مجلة الوعي، السنة الرابعة، العددان 1411 هـ - آذار و نيسان 1991.
2. محمد عبد الحفيظ الجبيل، الطبعة الأولى، ترجمة حسين الشيخ، بيروت، لبنان، 1993.
3. محمد عبد الحفيظ الجبيل، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، 2000.
4. محمد عبد الحفيظ الجبيل، العولمة و النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، كانون الأول/ ديسمبر 2004.
5. محمد عبد الحفيظ الجبيل، يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، العدد 262-263، يناير- فبراير 1993، أمريكا المتحدة الأمريكية.
6. محمد عبد الحفيظ الجبيل، يشرح برنامجه الاقتصادي الدولي، مجلة المجال، العدد 1993 مارس، الولايات المتحدة الأمريكية.
7. محمد عبد الحفيظ الجبيل، الرؤية الاقتصادية للتيار النيوليبرالي هي المصدر الرئيسي للبرنامج الاقتصادي للتيار النيومحافظ، 2004/12/22، دراسات من موقع صوت الأمة العربية (<http://www.arab-nation.com>).
8. محمد عبد الحفيظ الجبيل، بين العولمتين، مجلة النبأ، العدد 44، شهر محرم 1421 هـ الموافق لـ نيسان 2000.
9. محمد عبد الحفيظ الجبيل، تيم كوستيلو وبرندان سميث، العولمة من تحت: قوة التضامن، الطبعة الأولى، تعريب أسعد كامل إلياس، العبيكان، الرياض، السعودية، 2003.

10. أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر و المسببات، العلوم الاجتماعية، فصلية محكمة، المجلد 26، العدد 1، ربيع 1428
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، الكويت.
11. نعومي كلاين، التجارة الحرة هي الحرب، ترجمة أحمد زكي، سبتمبر 2003، قضايا التجارة و التنمية من موقع زى نت العرب (جماعة الناس التي تنتمي للتغيير الاجتماعي)
(http://kefaya.org/arabic_Znet.htm).
12. ماري فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي و بلدان العالم الثالث الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1993م.